الأكاديمية للدراسات
الإجتماعية والإنسانية

ظاهرة المفقودين الجزائريين خلال الحرب التحريرية الجزائرية (1957ـ1962)

The phenomenon of the Algerian disappeared during the liberation war (1957-1962)

د. رشيد زبير
أستاذ محاضر (أ) بجامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف
Zoubir44300@yahoo.fr

ملخص

قامت ثورة التحرير الجزائرية بعد أن وضعت لمساتها الأخيرة في بيانها المعروف ببيان أول نوفمبر1954م، الذي دعا إلى تجنيد كافة الأطياف السياسية و مختلف شرائح المجتمع الجزائري إلى غاية تحقيق الحرية باسترجاع السيادة الوطنية، والملفت للإنتباه هنا هي الصفحة التاريخية السوداء لتركة فرنسا خلال فترة هذه الثورة(1954-1962) و المتمثلة في المفقودين الجزائريين مناضلين مدنيين كانوا او حاملي السلاح ضمن جيش التحرير الوطني و هو اللغز الذي ما زال غامضا الى يومنا ، حيث كان سببها الجيش الفرنسي الذي استعمل كل الاساليب و السلوكيات حتى التي هي محظورة من طرف القانون الدولي الانساني ، والورقة البحثية التي بين أيدينا سنوضح فيها حقيقة هؤلاء المفقودين، واسباب انتشارها عبر كافة القطر الجزائري، ونظرة القانون الدولي لمثل هذه المجازر التي ارتكبتها دولة تدعي الحضارة و تدعو إلى احترام حقوق الانسان.

الكلمات الدالة: الحرب التحرير الجزائرية ، المفقودين، مناضلين مدنيي، حاملي السلاح ضمن جيش التحرير الوطني، الجيش الفرنسي، الاساليب و السلوكيات، القانون الدولي الإنساني.

Abstract

The Algerian liberation revolution unleashed after finalizing its so-called " declaration of November 1, 1954" , calling for the recruitment of all political factions and various segments of Algerian society in order to achieve freedom and restore national sovereignty. But what is touching is the black historical page she left France during the period of the revolution (1954-1962), concerning missing Algerians either civilians or carriers of weapons within the National Liberation Army, this subject remains an enigma. the responsibility for all this is the French army, which has used all the methods and all the very acts that are prohibited by international humanitarian law.

The theme of our research gives explanations on the reality of the disappeared and the causes of its spread throughout the Algerian country, as well as the point of view of the international law on such massacres committed by a State which claims the civilization and calls for respect human rights.

Keywords: *The Algerian Liberation War, the disappeared, militants, the National Liberation Army, French army, methods and acts, international humanitarian law.*

مقدمة

المفقود، حسب القانون الدولي الانساني، هو ذلك الشخص الذي اختفى و عائلته تجهل مكان وجوده، و حسب معلومات موثوق بها، أنه أصبح مفقودا بسبب نزاع حربي أو نزاع داخلي[1]، فخلال الحرب التحريرية الجزائرية انتشرت ظاهرة المفقودين الجزائريين (مناضلين و مدنيين) بشكل ملفت للانتباه عبر كامل التراب الجزائري، و إن كان الكشف عنها مع بداية سنة 1957[2]، أي خلال معركة الجزائر في مدينة الجزائر و ضواحيها، هذا لا يعني أنها مقترنة بهذا التاريخ. الحقيقة أن وجودها بدأ مع اندلاع الثورة التحريرية سنة 1954م و لكنها تفشت و انتشرت بشكل ملفت للانتباه مع بداية معركة الجزائر و اشتداد و اتساع نطاق الثورة.

من هنا، يمكننا أن نطرح مجموعة من الأسئلة حول الموضوع منها: ماهي أسباب تفشي و انتشار ظاهرة المفقودين ؟ متى و كيف تم الكشف عنها ؟ ما حقيقتها ؟ و كم عدد المفقودون خلال هذه الحرب؟ ما نظرة القانون الدولي الى هذه الظاهرة؟

اسباب تفشي ظاهرة المفقودين

يعود السبب الاساسي في تفشي هذه الظاهرة الى السلطات الفرنسية بإعطاء الضوء الاخضر الى الجيش بالسماح له ممارسة بعض السلوكيات والأفعال حتى و ان كانت مخالفة للقانون الدولي الانساني من اجل القضاء على الثورة التحريرية ، و لتظليل هذه الأفعال اصدرت قانون السلطات الخاصة الصادر بتاريخ 16 مارس 1956م [3] بمنح كامل السلطات(الامن و العدالة) للجيش الفرنسي و تعديل في جهاز الاستخبارات و المعلومات اي اقامة اجهزة مختصة في الاستنطاق و الاستجواب كما انشأت لهذه الاجهزة مراكز خاصة بعيدة عن الانظار و هي بمثابة مخابر للتعذيب مجهزة بكل الادوات التي تستعمل في التعذيب حتى تعمل الالة فعلتها القمعية الوحشية بعيدة عن الأنظار.

فأجهزة الاستنطاق التي تم استحداثها مع معركة الجزائر ليتم توسيعها عبر كامل التراب الجزائري هي [4] DOP و[5]CRA أجهزة متخصصة في الاستجواب و الاستنطاق باستخدام التعذيب، هي تابعة لقيادة اركان القوات الفرنسية في الجزائر، الجهاز الاول يصطلح عليه (DOP) " جهاز التدخل من اجل الحماية" الذي أنشأ سنة 1957م ، أما الثاني يطلق عليه(CRA) " مركز المخابرات و العمل" الذي اجري عليه تعديل في فترة الجنرال شال [6] سنة 1958م ليعمل بجانب الجهاز الاول(DOP) حيث يرى شال أن مركزية الاستخبارات على مستوى الناحية يساهم في الإسراع في استغلال المعلومات و الوصول أسرع إلى حيث تواجد خلايا جبهة التحرير الوطني ، إذ اعتبر سرعة المعلومة لا تقل أهمية من مطاردة مجموعات الكومندوس لأفراد الجيش التحرير الوطني في الجبال[7]، وكانت تعمل هذه الاجهزة تحت إشراف ومتابعة مؤسسة أمنية مستحدثة هي الأخرى ونعني هنا مركز التنسيق لمختلف القطاعات العسكرية [8] Centre de Coordination Interarmes(CCI).

إذ كان يرى شال أن نجاح هذا الجهاز في تنفيذ ما أسس من أجله ، ولاسيما مسألة القضاء وتفكيك خلايا جبهة التحرير الوطني سيكون عملا رائعا ، وعليه نلاحظ انه عزم على توسيع نشاطات هذا الجهاز لتغطي كامل التراب الجزائري عبر زيادة عدد أفراده ، لأنه يري في ذلك الوسيلة الفعالة في الحرب الثورية(guerre révolutionnaire) والتي سوف تؤدي في نهاية المطاف السيطرة على ميدان الحرب وحسم أمره في صالح فرنسا[9].

اذن باستحداث هذه الاجهزة المتخصصة في الاستنطاق مع بداية معركة الجزائر هي التي كانت وراء تفشي ظاهرة المفقودين ، فبعد ان يتعرض المشتبه فيه سواء كان مدنيا بسيطا أو مناضلا للاعتقال، يتم نقله الى احدى المراكز التي تشرف عليها الاجهزة الموجودة بعيدا عن الانظار العامة حيث يتعرض الى التعذيب الوحشي فيختفي المعتقل منذ ذلك الحين ، و هو ما أدى الى تسجيل اختفاء العديد من المعتقلين. فكيف تم الكشف عن الظاهرة؟

الكشف عن ظاهرة المفقودين

وعلى اثر تفاقم هذه الظاهرة و ما تحمله من عار و خزي على بلد يدعي القيم الإنسانية تدخلت الصحافة اليسارية الفرنسية لفضحها خاصة بعد اختفاء موريس أودان[10] (Maurice Audin)، الذي اعتقل من قبل الأجهزة الأمنية الفرنسية ، فنال الموضوع(اختفاء أودان) اهتماما كبير من جانب تلك الصحافة [11].

بتناول الصحف الفرنسية خاصة اليسارية هذه الظاهرة ، ما جعل السلطات الفرنسية في حرج و مضايقة ، و حتى تتجنب تدويل هذه القضية ، تظاهرت بإنشاء مصلحة بمقاطعة الجزائر تأخذ على عاتقها متابعة ملف المفقودين في 27 فيفري 1957[12]، ومن بين الأمور التي أحدثتها هذه المصلحة هو إصدار مطبوع مخصص في فائدة العائلات التي تبحث عن مفقود لها، وبلغ عدد البلاغات التي نشرت من خلال هذا المطبوع حسب

شهادة تيتجن [13] (Paul Teitgen)، إلى 3025 ملف لأشخاص مفقودين من بين 24 ألف معتقل تم اعتقالهم في مدينة الجزائر وحدها [14] ، في حين قدم رئيس بلدية مدينة الجزائر جاك شوفالي[15](Jacques chevalier) رقماً فاق هذا العدد، حينما قدره بحوالي 5000 مفقود [16] . كما اعطت بعض الهيئات الجزائرية منها بن براهم (المحامية) عدد يفوق 8000 مفقود [17] .

من الدلائل تفشي ظاهرة المفقودين وانتشارها في الجزائر خلال حرب التحرير، هو تشكيل لجنة حكومية كلفت بمهام إجراء تحقيقات حول تصرفات الأجهزة الأمنية بخصوص انتهاك الحريات الفردية وحقوق الإنسان، وكان موريس كارسون[18](Maurice Garçon)احد أعضاءها وصرح حول هذا الموضوع ، قائلا :" هناك الكثير ممن تم إلقاء القبض عليهم ونقلوا إلى مراكز الاعتقال لم يظهروا للوجود مرة أخرى " [19]، فيما أشار تقرير اللجنة بخصوص هذه القضية إلى ما يلي : " حظيت قضية المفقودين باهتمام الرأي العام واعتبرت من أكثر القضايا تشاؤما لكون الأمر يتعلق بأشخاص القي القبض عليهم من طرف قوات المظليين ، وبعد ذلك لم يعرف عنهم أي خبر " [20]، وكان لهذا التقرير أثره في فضح الممارسات المخالفة للقانون من طرف افراد الجيش الفرنسي ، كما يعتبر اعترافاً من طرف السلطات بتفشي ظاهرة اختفاء المتعقلين ، وهذا الأمر حرك عائلات المفقودين لمعرفة مصير أبنائها عبر تقديم بلاغات عن فقدانهم ، وأخذت أيضاً تتردد على محافظات الشرطة والثكنات العسكرية من اجل الحصول على معلومات حول مصير أفراد العائلة المفقودة[21]، فقد قصدت عائلات المفقودين مختلف الجهات الرسمية من السلطات القضائية والإدارية وحتى العسكرية من اجل معرفة مصير أبنائها و الحصول على معلومات تساعد في معرفة مصيرهم ، وعلى سبيل المثال، قامت السيدة فاطمة الزهراء تومي بإرسال رسالة إلى النائب العام لمدينة الجزائر في يوم 22 ماي 1957 طلبت منه معرفة مصير ابنها الذي اعتقل في الخامس من شهر جانفي 1957 من قبل قوات المظليين ، ولم تعرف عنه أي خبر ، ولكنها لم تتلق أي رد حول ذلك[22].

ولم يتوقف نشاط عوائل المفقودين عند هذا الحد ، وإنما اتصل العديد منهم بمحامين فرنسيين معروفين بتعاطفهم مع القضية الجزائرية لتكليفهم بمتابعة هذا الملف. وعلى اثر تلك التوكيلات، تحرك هؤلاء المحامين من اجل معرفة مصير هؤلاء المفقودين، باشر المحامي بوبي(Popie)اليساري تحركاته بعد تكليفه من قبل عدد من العائلات بالتردد على المصالح الحكومية المختصة من اجل معرفة مصير هؤلاء، والغريب في الأمر ، انه لم يجد أي اثر لهم في السجلات الرسمية[23]. كما كلف كل من المحاميين جاك فرجس و زفرايان(Jacques Verges et Zavrian) بملف المفقودين و مباشرة بعد وصولهما إلى الجزائر في شهر أوت من عام 1959، اسرعا لجمع المعلومات عن الأشخاص الذين فقدوا على اثر اعتقالهم منذ عام 1957، وقد بلغ عدد ملفات المفقودين التي عملوا على متابعتها أكثر من 150 ملف[24].

مع تصاعد وتيرة التحركات حول هذا الموضوع، حاولت السلطات الفرنسية تبرير مسألة اختفاء هؤلاء المعتقلين، فدعت أنهم هربوا من المعتقلات والتحقوا بمقاتلي جبهة التحرير الوطني في الجبال، وان البعض منهم تعرض للقتل بعد اكتشاف محاولة هروبه ، وهناك من انتحر خوفا من أن يبوح بمعلومات عن التنظيم الذي كان ينشط فيه[25]، هذه التبريرات غير مقنعة و لا يتقبلها العقل و غير منطقية ، ولم تقنع احد . و ان كان هذا هروب و تبرير من السلطات الفرنسية ظاهرة المفقودين، فما هي الحقيقة؟

حقيقة الاختفاء المناضلين (المفقودين)

ان واقع و حقيقة ظاهرة اختفاء المعتقل (المناضل او المشتبه فيه) المصطلح عليه "بالمفقود"، قيام اجهزة امنية خاصة المشار اليها اعلاه اي DOP و CRA تابعة لقوات الجيش الفرنسي بالتصفية الجسدية اي التخلص منه بارتكاب فعل القتل دون المحاكمة لاعتبارات و تتم وفق شكلين : الاول التصفية الجسدية(القتل العمدي) بطرق مختلفة اما الثاني القتل نتيجة التعذيب وهو ما يتم الكشف عنه.

1ـ القتل العمدي دون محاكمة(التصفية الجسدية)

كانت القوات المسلحة خاصة المضلين الفرنسيين من حين لأخر القيام بعملية المداهمات العشوائية وتعتقل المشتبه فيهم ونقلهم إلى المعتقلات العسكرية سواء الى مراكز العبور و الفرز للقسم(CTT sous- Secteur) أو الى مراكز العبور و الفرز للناحية (CTT Secteur)، و داخل هذه المراكز يتعرض المعتقل المشتبه فيه للاستنطاق باستخدام اقذر اساليب التعذيب من طرف الاجهزة المتخصصة في الاستنطاق و هي(DOP) و(CRA) التي تنتهي بالتصفية الجسدية و نادرا ما يخرج المعتقل سالما من المركز .

توجد الكثير من الادلة و الاعترافات سواء من المعتقلين او من افراد الجيش الفرنسي الذين عملوا في هذا الجهاز القمعي توحي أن التصفية الجسدية للمعتقل المشتبه فيه اي القتل العمدي كان نتيجة لفقدان الاجهزة المتخصصة في الاستنطاق و هي(DOP) و(CRA الأمل في الحصول على مبتغاهم من المعتقل(تقصي المعلومات) ، ويشير احد عناصر هذا الجهاز إلى الحالات التي كانت تفرض عليهم اتخاذ قرار التصفية ، وحددها بما يلي [26] :

- التأكد من أن المعتقل له علاقة بجبهة التحرير الوطني ويرفض التعاون.

- تمسك المواطن بمبادئه الوطنية ورفضه التعاون و تقديم أي معلومات.

- اكتظاظ السجون بالمعتقلين.

و فيما يخص الآلية التي كان يتم من خلالها تنفيذ عملية القتل اي الطريقة المتبعة في التصفية الجسدية ، فإنها كانت تفرضها طبيعة الظروف المحيطة وموقع المعتقل ، ويمكن تحديد طرق القتل ، بما يلي:

الطريقة الأولى: نزهة في الغابة

تعتبر طريقة النزهة في الغابة (Corvée de Bois) من أكثر الطرق شيوعاً في تنفيذ عمليات القتل العمدي في حق المعتقلين الجزائريين ، يرجع أصل انتهاج هذه الطريقة في التصفية الجسدية الى حرب الهند الصينية ، ونقل هذا السلوك الى الجزائر من طرف الضباط الفرنسيين الذين شاركوا في هذه الحرب و تم استدعائهم للمشاركة في حرب الجزائر ، فقاموا بتطبيقه في إطار الإستراتيجية الحربية التي كانت تنفذها السلطات الاستعمارية الفرنسية[27].

ووفق هذه الطريقة ، يتم القتل بالأساليب التالية:

الاسلوب الأول : تقوم مجموعة من الجنود الفرنسيين بأخذ المعتقل إلى الغابة ، وهناك يتم أخباره بأنه قد أطلق سراحه ويمكنه الذهاب ، وعندما يهم المعتقل بالحركة يتم أطلاق النار عليه من الخلف و يقتل ، وبعدها يتم دفنه في الغابة دون ترك أي اثر حول الجريمة أو يلقى به في بئر وغيرها من وسائل الإخفاء ، وبعد ذلك يدعون من انه هرب من أيديهم في الغابة[28].

الأسلوب الثاني: يتم اخذ المعتقل في النهار إلى الغابة و في مكان منعزل ، يطلب منه بإعداد حفرة، وهي ستكون قبره فيما بعد، وفي ساعة متأخرة من الليل يتم نقل المعتقل إلى مكان الحفرة، وهناك يجري اطلاق النار عليه ويدفن فيها، وهذا حسب اعتراف احد المجندين بذلك [29].

ويضيف عنصر آخر من عناصر الجهاز(Dop) عن عمليات القتل بطريقة النزهة في الغابة ما يلي :" بامتناع المشتبه فيه عن الإدلاء بأي معلومات وفقدان الأمل في الحصول منه على شيء مفيد ، تصدر الأوامر من الضابط المسئول عن التحقيق بالذهاب بنزهة إلى الغابة المجاورة (أي قتله) ، ويتم نقله على متن سيارة عسكرية خلال الليل وبعد حفر قبر له، يطلق عليه الرصاص ويدفن في القبر الذي حفر لنفسه" [30]. ويعلق آخر على هذه الطريقة ، ويظهر بشاعة السلوك العدائي من جانب الفرنسيين ، حين يقول:" قام المظليون في الصباح الباكر بتنفيذ عملية النزهة في الغابة على احد الجزائريين، إلا أنه لم يلفظ أنفاسه تماما وبقية على قيد الحياة، وبعد حين عثرت عليه دورية أخرى وجرى إحضاره إلى المعتقل، فاستغرب الرقيب الذي قاد عملية تنفيذ القتل عن سبب إحضاره ، قائلا : لماذا أتيتم به ؟ لقد أزعجتموني كثيرا !!، وكان وقتها المعتقل الجزائري ممددا على الأرض ، فقام بإطلاق النار عليه في مختلف أنحاء جسمه ، وحينما أتى احد الجنود بغطاء لتغطيته، تدخل الرقيب قائلا : انزعوا عنه الغطاء حتى لا يلوثه" [31] .

أن هذه الهمجية التي كان عليها الفرنسيين واستهانتهم بالإنسان دفعت الكثير من مثقفي فرنسا إلى رفض ذلك ، وكتب بيير هنري سيمون عن هذا السلوك الهمجي ، قائلا :" انه فعل يمزج بين الوحشية و الكراهية، وهو من الأفعال التي أساءت إلى مكانة وسمعة أمة تدعي التحضر" [32] .

ونلاحظ من خلال ما سبق، أن العمليات القتل كانت تتم بشكل فردي وأحيانا بشكل جماعي عبر حفر خنادق كبيرة. وتأكيدا لما نقول ما حدث من عمليات قتل جماعي التي جرت في المنطقة المحصورة مابين منطقتي القليعة وزرالدة، فقد أشار ايف كوريال (Yves courriere) في كتابة "حرب الجزائر (La guerre d'Algérie) إلى قيام القوات العسكرية الفرنسية بمثل هذه المجازر الجماعية [33] . وكذلك أشار المجاهد عيسى الباي إلى تنفيذ مثل هذه العمليات أيضاً[34].

الطريقة الثانية: الجمبري بيجار

الجمبري بيجار(Crevettes- Bigeard) هو مصطلح استعمله الجنود الفرنسيون خلال معركة الجزائر كاستعارة مكنية بتشبيه المعتقلين الجزائريين الذين تم التخلص منهم أي قتلهم بطريقة ربط المعتقل بكتلة خرسانية ويلقي به في أعماق البحر [35] بالجمبري-بيجار ، وكانت العملية يتم تنفيذها في ميناء و الشريط الساحلي لمدينة الجزائر، كما يتم أحيانا وضع المعتقل في برميل أو وضعه في كيس بعد تكبيله ثم يلقى به في البحر ، ومن الطبيعي أن تكون هذه الطريقة شائعة لدى الجيش الذي ينشط في المناطق الساحلية من الجزائر، ولاسيما خلال معركة ، و من الدلائل على حدوث القتل بطريقة الجمبري ما حدث للمناضل براوية خالد، إذ أعتقل هذا المناضل بمركز قسم مارين [36] (Marine) في 10 ماي 1957، وفي اليوم الموالي، أي 11 ماي، أعلنت قيادة المركز عن هروبه من المركز، بعد يومين فقط، أي في 13 ماي، رمت أمواج البحر برميلا عثر في داخله على جثمان "براولة خالد" مربوط اليدين والأرجل بسلك، فتم إخطار قاضي التحقيق بالعثور على الجثة ملقاة على الساحل ، ولم يكن يعلم من انه كان معتقلاً ، فطلب إجراء الكشف الطبي على جثة الضحية وتبين أن سبب الوفاة هو تعرضه لضربة على الرأس[37]. وعلى الرغم من كل الاحتياطات التي كان العسكر يتخذونها في عمليات الإغراق ، ولكن مشيئة الله أرادت فضح هؤلاء المجرمين، حينما كانت تطفو بين الحين والآخر جثث الضحايا.

الطريقة الثالثة: القتل لإخفاء أثار التعذيب

لاحظنا في الطريقتين السابقتين، انه في حال تأكد السلطات الفرنسية من وجود علاقة للمعتقل بتنظيمات جبهة التحري الوطني ويرفض التعاون معها في تقديم معلومات يتم التخلص منه بالطريقين المذكورتين اعلاه.

ولكن أحيانا كان يحدث، أن يتم اعتقال أفراد أبرياء لا علاقة

لهم بنشاطات جبهة التحرير الوطني وبعد اكتشاف ذلك يكون المعتقل قد نال ما نال من تعذيب وحشي ثم يكتشف من انه بريئ، ونظرا لإصابته بإصابات بالغة سببت له عاهات مستديمة، وخوفا من أن يقوم هذا المعتقل برفع شكوى أو فضح تلك الممارسات عبر وسائل الإعلام، لاسيما الصحف الفرنسية اليسارية المتعاطفة مع القضية الجزائرية، ولدى رجال القانون المتعاونين مع المعتقلين. أخذت أجهزة الاستنطاق تعمل على التخلص منهم بالقتل وتقديم تبريرات على أنها محاولة هروب أو عملية انتحار، وكتب بيير فيدال ناكي معلقا على هذه القضية في كتابه (Raison d'état)، قائلا:" يمكن إرجاع القتل دون محاكمة إلى التخوف من استجواب المعتقل أمام العدالة حول الكيفية التي تم فيها الحصول على اعترافاته"[38]، وتتضح هذه المسألة في قضية المحامي علي بومنجل، حينما فسرتها السلطات الاستعمارية على أنها عملية الانتحار بإلقاء بنفسه من الطابق الأول، ولكن الحقيقة هو انه قتل عمدا خوفا من أن يرفع دعوى قضائية ضد تلك الأجهزة التي عذبته وتقديم شكوى إلى الهيئات الدولية المختصة، لكونه يعمل محامياً[39]. وكذلك عرف العربي بن مهيدي[40] نفس المصير المأساوي [41] ، وبعد سنوات و في عام 2000م جرى الاعتراف من أن ما حدث لبن مهيدي كان جريمة قتل عمدي نتيجة اعترافات أوساريس التي نشرت في عام 2001 [42].

2ـ القتل نتيجة التعذيب

لقد فعلت فرنسا ما لم يفعله احد حينما قامت أجهزتها بقتل ما قتلت من المعتقلين الجزائريين و غطت جرائمها بحجج واهية وكاذبة ، و هو ما تم الكشف عنه أعلاه ، ولكن يجب أن نتوقف عند أسلوب آخر من القتل، هؤلاء الذين لقوا مصرهم على طاولة التعذيب ، فقد لقي الكثير من المعتقلين المتواجدين في مراكز الاعتقال موتاهم الاخير نتيجة وحشية التعذيب[43]، وكان يتم التخلص من جثثهم بطرق شتى ، على سبيل المثال: رميهم في البحر، الأنهار و الابار و ردمهم تحت التراب في اماكن بعيدة عن الانظار من اجل إخفاء جرائمهم البشعة ، فجعلوا ارض الجزائر مقبرة مجهولة الهوية ، و نستعين بتعليق مجند فرنسي يدعى بيير لوليات(Pierre Leuliette) في هذا الشأن قائلا :" كنا مجبرين على ردم المشتبه فيه الذي تم قتله أثناء التعذيب على يد الجلادين تحت التراب في ساعات متأخرة من الليل في مؤخرة الحديقة"[44]، وكتب الأديب الفرنسي جولس روي (Jules Roy)[45] بخصوص القتل على طاولة التعذيب ، قائلا :" إن العدد الكبير من الذين تم إلقاء القبض عليهم نقلوا إلى مراكز التعذيب أو المعتقلات أو في كهوف مقيدي الأيدي مربوطين مع بعضهم البعض مثل الحيوانات ليتم استنطاقهم طول الليل بتسليط أساليب مختلفة من التعذيب حتى يفقدوا وعيهم، وبعدها يتم وضعهم في مراكز العبور والانتقاء، وإن الكثير منهم لقوا مصرعهم، فأين هؤلاء؟." [46] ، بمعني، انه هؤلاء المعتقلين لم يظهروا إلى الوجود مرة أخرى.

وتضمن تقرير كرسون إشارات واضحة على تعرض الكثير من المعتقلين الجزائريين للقتل بعد الإفراط في عمليات تعذيبهم، ودفعوا حياتهم ثمناً لذلك، حين كتب يقول:" ومن القضايا الأكثر إثارة انه تم إبلاغنا وإعلامنا أن عددا كبيراً من الذين القي القبض عليهم من طرف الشرطة أو أفراد الجيش لم يظهروا إلى الوجود ثانيةً، نتيجة تعرضهم للتعذيب العنيف و وفاتهم ، فعملوا على التخلص منهم.

مخطط يبين طرق وتفسيرات القتل العمدي

أشكال القتل	طرق القتل	تفسير سبب القتل
القتل العمدي	النزهة في الغابة جمبري –بيجار	– الإيمان المطلق للثورة ومبادئها وأهدافها
		– الوطنية العالية
		– الاشتراك بعمل مسلح
	القتل الاحترازي(اخفاء اثار التعذيب)	الخوف من إقدام المعتقل على رفع شكوى قضائية
		فضح الممارسات التي يقوم بها الجيش
القتل نتيجة التعذيب	ممارسة ابشع اساليب التعذيب	بالاستنطاق بممارسة ابشع اساليب التعذيب

و من خلال ما سبق، و حسب الجدول اعلاه ، يتبين لنا من أن عمليات القتل التي تقوم بها أجهزة الاستنطاق تأخذ شكلين:

الشكل الأول: هو تنفيذ القتل بقصد التخلص من المشتبه فيه لعدة أسباب منها:

- تأكد انه مناضل في جبهة التحرير الوطني.

- تمسك المشتبه بوطنيته ورفضه الإدلاء بالمعلومات.

- تخوف المشتبه فيه الذي تعرض للاستنطاق عن طريق التعذيب من رفع شكوى آو الإدلاء عن الطريقة التي تم بها الحصول علي معلومات أمام العدالة أو الرأي العام وهذه الخالة خاصة بالمشتبه فيهم المثقفين سواء جزائريين أو الأوروبيين المتعاطفين مع القضية الجزائرية .

- دوافع السفاحة التي تدخل في إطار الانتقام، الاحتقار، التعصب و الكره.

الشكل الثاني: هو القتل على طاولة التعذيب الذي يحدث نظرا لشراسة وقسوة التعذيب وعدم قدرة المعتقل على تحمل ذلك التعذيب مما يؤدي إلى وفاته.

وبما أن عملية القتل تمت دون محاكمة فهي تدخل في الفعل الذي يعاقب عليه القانون العام الفرنسي والقانون الدولي الانساني ، لذا تكون في سرية بين أفراد الأجهزة المسؤولة عن الاستنطاق، ولكي لا يتم اكتشاف الأمر يتم التخلص من الجثة ، و هو ما يجعل مصير المعتقل مجهول و و لا يظهر للوجود ثانية الى عائلته و هو ما نصطلح عليه بالمفقود.

تقديرات عدد المفقودين

يستحل اعطاء عدد دقيق للمفقودين خلال الحرب التحريرية الجزائرية لاعتبار أن ملف المفقودين ما زال بحوزة السلطات الفرنسية و يعتبر من الطبوهات ، و لكن لو قمنا بإجراء عملية حسابية افتراضية عن عدد المفقودين اعتمادا على بعض التصريحات ، فنجد في مدينة الجزائر لوحدها تم إحصاء عدد المفقودين استنادا على إحصائيات رسمية المتمثلة في تقرير بول تيتجن قدرت بحوالي أكثر من 3000 مفقود، اما الرقم المصرح من طرف جهات جزائرية ب 8000 مفقود في سنة واحدة (1957) و في مدينة الجزائر وحدها. وقد بلغ عدد ملفات المفقودين الذي كلف بها كل من المحاميين (جاك فرجس و زفران) مباشرة بعد وصولهما إلى الجزائر في شهر أوت من عام 1959 أكثر من 150 ملف[47]. و هو ما يجعلنا نتساءل عن العدد الإجمالي خلال فترة حرب التحرير وفي كامل التراب الجزائري. وان من الصعب تحديد العدد، ولكن يمكن أن نجزم من انه يقدر بعشرات الآلاف. إن القليل من هذه الجثث عثر عليها، والكثير منها بقى مجهولة المكان، و الى يومنا ما زال يتم العثور على المقابر المجهولة(هياكل عظمية تحت التراب) اثناء قيام الدولة بالأشغال العامة ، عموما ان الجزائر هي مقبرة واسعة لشهدائنا.

خلاصة القول ، ان لغز المفقودين الجزائريين خلال الحرب التحريرية هو القتل العمدي (جرائم ضد الانسانية) المرتكب من طرف الاجهزة العسكرية الفرنسية مع اخفاء و تضليل الحقيقة لان القانون الدولي الانساني يعاقب كل مرتكبي هذه الجرائم .

بالمقابل نجد أن فرنسا ضربت بعرض الحائط كل المواثيق الدولية التي تنبذ مثل هذه الأعمال الإجرامية ، القتل العمدي مثل اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 التي ترى ان القتل العمدي من المخالفات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني التي يستوجب العقاب عليه وذلك وفق ما نصت عليه المادة 147 [48]. و عليه سيظل تاريخ فرنسا ملطخا و اسود اتجاه الجزائر و ان الذاكرة لا ترحم.

الهوامش

1- Comité international de la croix rouge(CICR), services consultatifs en droit international humanitaire, loi type sur les personnes portées disparues.

2- Arlette Heymann, Les libertés publiques et la guerre d'Algérie, éditions Boss frères, Paris, 1972, p.166.

3- Loi n°. 56-258 du 16 mars 1956

4- DOP ; dispositif opérationnel de protection

و لكن في الحقيقة هم فرق خاصة بالاستنطاق باستعمال التعذيب تم تأسيسها سنة 1957م من طرف القوات الفرنسية، للمزيد من المعلومات ينظر في:

Patrick Rotman et Bertrand Tavernier, La guerre sans nom ; Les appelés de la guerre d'Algérie , 1954-1962, Le seuil, Paris, 2001,p. 264-265.

5- CRA ; Centre de Renseignement et d'Action.

هي مراكز خاصة لتقصي المعلومات و الحصول على اخبار عن المجاهدين و الفدائيين من اجل التدخل السريع ، و تمارس ابشع اساليب التعذيب على كل مشتبه فيه ، و استحدثت قبل معركة الجزائر.

6- هو الجنرال الذي خلف الجنرال سلان على رأس قيادة القوات الفرنسية في الجزائر سنة 1958م ، و المعروف في حرب الجزائر بصاحب "المخطط العسكري لمواجهة و متابعة و القضاء على جيش التحرير الوطني " و هو المصطلح عليه ب"مخطط شال العسكري".

7- Raphaëlle Branche, La torture et l'armée pendant la guerre d'Algérie (1954-1962), édition Gallimard, paris, 2001 , p.262.

8- ظهر مركز التنسيق لمختلف القطاعات العسكرية (CCI) Centre de Coordination Interarmes مع بداية معركة الجزائر، وهذا المركز هو امتداد للوبي عسكري متعصب وقمعي كان ينشط على مستوى مدينة الجزائر بقيادة قيادة الجنرال كودار ويضم روبرت ترانكي مسؤول مصلحة التدخل والمخابرات وبعض ضباط المخابرات ومن بينهم روجي فلكر، النقيب بردوناي، النقيب أوساريس والنقيب لومير. وكان هذه اللوبي سري وله نفوذ في مختلف أقسام مدينة الجزائر، وابتداء من جويلية 1957 تحولت هذه الآلة القمعية القائمة على مستوى مدينة الجزائر إلى منظمة أكثر تنظيما وهي CCI أي إن الأجهزة المختصة في الاستخبارات إعادة تنظيم نفسها ويقوم هذا الجهاز بالربط والتنسيق بين مختلف الجهات الاستخبارية وهو يعمل في حلقة مغلقة. ينظر:

Jean pierre vittori, Nous les appelés de la guerre d'Algérie, , édition Ramsay, paris, 1983 p.96; Pierre Vidal Naquet, raison d'état, p.44; Alistair Horn, histoire de la guerre d'Algérie, p.206.

9- Raphaëlle Branche, Op.cit., p.256.

10- ولد في 14 فبراير 1932 في باجة (تونس) وتوفي في الجزائر في عام 1957، وهو عالم رياضيات فرنسي، استاذ مساعد في جامعة الجزائر ، وعضوا في الحزب الشيوعي الجزائري و من مناصر للقضية الجزائرية ، للمزيد من المعلومات حول

قضية اودان، راجع كتاب:

Pierre Vidal Naquet , Affaire Audin, éditions de minuit, paris, 1958

11- Les Disparus de la Bataille d'Alger, in : Patrick Kessel Et Giovanni Pirelli, Peuple algérien et la guerre, lettres et témoignages d'algériens (1954- 1962), Maspero, paris, 1962, p.219.

12- رفض رئيس دائرة مدينة الجزائر دخول لجنة حماية حقوق الإنسان والحريات الفردية التي يترأسها مورس كارسون إلى المصلحة التي يوجد فيها ملفات المفقودين حيث أشار إلى ذلك تقرير موريس كارسون، ينظر:

Patrick Kessel et Giovanni, Op.cit., p.218.

13- كان يشغل أمينا عاما في ولاية الجزائر الى غاية استقالته سنة 1957م بسبب الافعال و السلوكات و الجرائم المخالفة للقانون الدولي الممارسة من ظرف افراد الجيش الفرنسي خلال الثورة التحريرية، ينظر في:

Jacques Duquesne, Le mal de l'Algérie, édition le Plon, Paris, aout 2012.

14- Arlette Heymann, Op.cit. p.167.

15- جاك شوفالي: من أنصار اليسار الفرنسي، انخرط في صفوف الحزب الشيوعي بعد تخرجه من كلية الحقوق، عين رئيسا لبلدية الابيار في عهد حكومة فيشي في سنة 1941، انتخب عضواً في البرلمان الجزائري بين 1951 -1952. كما كان رئيسا لبلدية الجزائر خلال الفترة 1953 -1958، وقبل اندلاع ثورة نوفمبر عين وزيراً للدفاع في حكومة مندس فرانس في 19 جوان 1954. كان محبوبا من قبل مسلمي مدينة الجزائر ومكروها لدى أوربي الجزائر، ويعود له الفضل في بناء أحياء سكانية للمسلمين منها: مناخ فرنسا (Climat de France) وحي ديار المحصول، وحي ديار السعادة،كما قام بإيواء خلال الثورة المسلحة كثير من مناضلي جبهة التحرير الوطني والأوربيين المتعاطفين مع القضية الجزائرية، فعلى سبيل المثال قام بإيواء بن يوسف بن خدة، ينظر:

Pierre Monta gon, la guerre d'Algérie, Genèse et Engrenage (1954-1962), loisirs France, paris, 2003, p.104-211

16- Jacques Duquesne, Torture En Algérie, Témoignage Inédit, express international, N° 2578, 30 novembre au 6 Janvier 2000, p.56.

17- Le dossier de 8000 disparus de la « la bataille d'Alger » un crime d'état, maitre Fatima Zohra Benbraham, Forum de la mémoire au siège du quotidien El-moudjahid, in : http://www.lematindz.net, posté le 1 mars 2017, consulté le 12 03/2018, à 17h.

18- من الشخصيات البارزة و المحترمة في باريس ، هو محامي، اديب ، كاتب و مؤرخ ، و نظرا لمكانته و رجل قانون تم تعيينه في لجنة المحافظة على الحريات الفردية وحقوق الإنسان المشكلة خلال حرب الجزائر المكلفة بإجراء تحقيقات حول ممارسات و تصرفات افراد الجيش الفرنسي ، و تحصل موريس على وثائق و شهادات لأفعال اجرامية ارتكبت من طرف الجيش الفرنسي ، و كتب تقرير فاضحا هذه الممارسات.

19- Arlette Heymann, Op.cit., p.166.

20- Jacques Verges, M. Zavrian, M. Courrèges, les disparus, Lausanne, Paris, 1959, p.89.

21-Jules Roy, , J'accuse le Général Massu, Editions le Seuil, Paris, 1972, p.78.

22- Patrick Kessel et Giovanni Pirelli, Op.cit., p.221.

23- Jacques vergés, M .Zavrian, M. Courreges, les disparus, Op.cit., p.57.

24- Temps Modernes, N° 163, septembre ,1959.

25- Arlette Heymann, Op.cit., p.167.

26- Jean Pierre Vittori, Confession d'un Professionnel de Torture, Editions Ramsay images, paris, 1980 , p.86.

ويؤكد هذه الحالة العديد من المجندين الفرنسيين. للمزيد من التفاصيل ، ينظر:

Jean Pierre Vittorie, Nous Les Appelés de La Guerre d'Algérie, Op.cit., p.106.

27- Arlette Heymann, Op.cit, p. 166.

28- Ibid.

29- Jean Pierre Vittori, Nous Les Appelés de La Guerre d'Algérie, op.cit , p.104.

30- Jean pierre Vittori, Confession d'un Pressionnel de Torture, Op.cit., p.95.

31- Pierre Henri Simon, Contre la torture, éditions le Seuil, Paris, 1957 , p.90.

32- Ibid., p.91.

33- Yves Courrière,La Guerre d'Algérie, Tome 2, Le Temps des léopards, Fayard, Paris, 1969 , p.125.

34- مقابلة مع عيسي الباي (محافظ المنظمة الوطنية للمجاهدين بالبليدة) البليدة في 11 سبتمبر 2001.

35- Documentaire « histoire coloniale » partie6 »La bataille d'Alger », cité par libération lors de la diffusion sur France3, février 1997.

36- بلدية ساحلية صغيرة واقعة على بعد أربعة كم عن القليعة من جهة الشمال الشرقي. وتبعد عن زرالدة بحوالي 5 كم غربا وتعرف حاليا باسم "فوكا مارين".

37- Pierre Vidal Naquet, Raison d'état, éditions de minuit, paris, 1962, p. 164-165

38- Ibid. p.46.

39- Henri le Mire, Histoire de la guerre d'Algérie, éditions Albin Michel, Paris, 1982, p.109.

40- من مواليد 1923 بميلة،حفظ القرآن الكريم وهو صغير،تلقى دروسا في اللغة والأدب والدين والوطنية على يد الشيخ محمد العابد سماتي الجيلالي،انضم إلى فوج الكشافة ببسكرة،كان عضوا في حزب الشعب ثم المنظمة الخاصة وحركة الانتصار للحريات الديمقراطية وعضوا في مجموعة الـ22،استشهد في 1957م،راجع بشير بلاح ،تاريخ الجزائر المعاصر 1989-1830،ج2،دار المعرفة،الجزائر،2010،ص ص 167-172.

41- Pierre Vidal Naquet, raison d'état, Op.cit., p.47.

42- Les Aveux du général Aussaresse, Le Monde, 02 mai 2001

43- Henri Le Mire, Op.cit., p.105.

44- Pierre Vidal Naquet, crimes de l'armée française, Editions Maspero, Paris, 1975,.. p.103.

45- أديب فرنسي من اصل أوربي جزائري، ولد في بوفاريك، استنكر وأدان ممارسات التعذيب ومن المثقفين الذين فضحوا التعذيب في حرب الجزائر ولديه عدة مؤلفات عن حرب الجزائر.

46- Jules Roy, Op.cit , p. 74.

47- Temps Modernes, N° 163, septembre ,1959.

48- المادة 147 من اتفاقية جنيف الرابعة المؤرخة في12 أوت 1949م.